المدن الإعلامية الحرة في دولة الامارات
في دراسة جديدة للدكتور عباس مصطفى صادق

تركز مقدمة دراسة الدكتور عباس مصطفى صادق حول المدن الاعلامية الحرة في دولة الامارات على التذكير بأن الفجوات في النظام الاتصالي العربي التي كشفتها تحديات الثورة الإعلامية والمعلوماتية وتحديات انتقال أدوات الاتصال وتطبيقاته المختلفة من التماثلية إلى الرقمية وانطلاقة تكنولوجيات الاتصال الجديدة والتلفزيون الفضائي وانتقال القوة الإعلامية من قبضة المؤسسات إلى يد الجمهور والمناداة بضرورة إدارة المؤسسات الاعلامية على أسس تجارية قادت جميعها بجانب مداخل اخرى الى نشوء المدن الاعلامية الحرة في المنطقة العربية ومن بينها التجربة الاماراتية في وضع تظلله قوة الاقتصاد القائم على حرية التجارة واشتراطاتها المختلفة

ترصد هذه الدراسة التي أجريت ما بين مارس إلى نوفمبر 2008 والتي صدرت في ابوظبي , ابريل 2009 , في اكثر من مائة صفحة بقليل عن المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة , الوضع القائم في المدن الإعلامية الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة وهي أربع مدن في دبي وابوظبي والفجيرة ورأس الخيمة بمقارنة أوضاع كل منها وتجهيزاتها المختلفة وميزاتها والخدمات التي تقدمها . وقد تناولت واقع هذه المدن الإعلامية وتطورها ودواعي إنشائها وميزاتها والخدمات التي تقدمها, والنظم التي تحكم عملها على ضوء التجارب العربية الأخرى في هذا المضمار.

وبجانب تجارب دولة الإمارات وقفت الدراسة على تجربتي المنطقة المصرية الحرة العامة الإعلامية وتجربة الشركة الإعلامية الحرة الأردنية كما اشارت بشكل مقتضب إلى مشروع المدن الإعلامية الحرة في سوريا وفي الكويت .

تضيف الدراسة بأن دولة الإمارات العربية المتحدة في مسعاها لردم تلك الهوة وتوطين التكنولوجيا وجلب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل، عمدت إلى إقامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدنها الإعلامية مع بداية الألفية الجديدة وفصلت في دواعي ومقتضيات إنشاء المدن الإعلامية الحرة وما يحكمها من مبادئ ومعاهدات دولية وقوانين محلية ناظمة لوجودها على الساحة العربية التواقة إلى ما توفره تلك المدن من فضاء حر ومزايا اقتصادية وفنية مهمة، والمتوجسة من تداعياتها السلبية في ظل زحف العولمة الثقافية ونزعت التنميط الإعلامي الجارف لديها.

وتناولت الدراسة الوضع القانوني للمدن الإعلامية الحرة في ظل النظام الإعلامي لدولة الإمارات العربية المتحدة مبرزة السمات العامة لتطور هذا النظام، وما أدخل عليه من تعديلات في السنوات الأخيرة في كل من أبوظبي ودبي على ضوء إنشاء المدن الإعلامية الحرة، وعلاقة المجلس الوطني للإعلام بتلك المدن .

وتحدثت الدراسة في هذا الصدد حول طبيعة المنطقة الحرة للإعلام في أبوظبي التي يطلق عليها توفور 54، التي أطلقتها شركة مبادلة في أكتوبر 2008، حظها من التناول بوصفها بيئة حاضنة للشركات المحلية والإقليمية والدولية العاملة في مختلف قطاعات الإعلام، وتشجيع وتدريب أصحاب المواهب العاملة فيها، وتقديم خدمات الإنتاج وما بعد الإنتاج اعتمادا على ما تتوفر عليه "توفور 54" من دعائم فنية وشراكة تقنية قوية. كما فُصِّل القول في قواعد تأسيس هذه المنطقة الإعلامية الحرة ومجالات عملها، وخصائصها ومميزاتها، واختصاصات الهيئة القائمة عليها .

تقول الدراسة ان تو فور– 54 تقوم على أربع دعائم هي: "تدريب" و"ابتكار" و"إنتاج" و"تواصل" وهي ليست مجمّع مكاتب، إنما هي بيئة للابتكار ومركز للامتياز يمكن فيه لصناعة إنشاء المحتوى الموجه لقطاعات الإعلام والترفيه أن تنمو وتزدهر. وتشجع التعاون والشراكات الخلاقة بين الشركات العاملة فيها وفق ما يلي :

1. تو فور– 54 **تدريب** : يتوقع لها ان تكون بمثابة أكاديمية التدريب المهني الأولى في المنطقة والتي تستهدف الشباب العرب والخريجين الساعين للعمل في قطاع الإعلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تو فور- 54 **ابتكار:** تعمل على تقديم الدعم الإبداعي والتمويل للشركات المحلية الجديدة والأفكار المبتكرة الواعدة في مجالات الطباعة والإنترنت والتقنية النقالة والتلفزيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
3. تو فور- 54 **انتاج:** تركز على توفير أحدث تجهيزات مرحلتي الإنتاج وما بعد الإنتاج، وإدارة أصول الإعلام وخدمات البث والدعم التقني التي ستستخدم ضمن نطاق تو فور- 54 .
4. تو فور- 54 **تواصل:** تمثل نقطة تواصل مركزية واحدة لدعم عمليات تأسيس شركات إنشاء المحتوى أو إعادة تمركزها.

وتطرقت إلى منظومة المنطقة الحرة للإعلام وتكنولوجيا المعلومات في دبي بمكوناتها الإعلامية والتكنولوجية المختلفة، ووظائف كل منها والأنشطة والخدمات الداعمة لها، وما تتمتع به من حوافز ومغريات ضريبية وتشريعية، والهيئة المشرفة عليها وما رسم لها من أهداف، وما تضعه من معايير وضوابط لممارسة العمل في مدينة دبي للإعلام.

واشارت مكونات منظومة دبي التي تشمل الإعلام والتكنولوجيا والتي إما أن يعمل كل واحد في جانب متخصص أو يدعم عمل الجهات الأخرى وهي تشمل ثمانية قطاعات وفق ما يلي :

1) **مدينة دبي للإعلام** , Dubai Media City DMC .
2) **مدينة دبي للانترنت** Dubai Internet City DIC .
3) **قرية دبي للمعرفة** Dubai Knowledge Village .
4) **مدينة دبي للاستوديوهات** Dubai Studio City .
5) **منطقة دبي للتعهيد** Dubai Outsource Zone .
6) **منطقة الإنتاج الإعلامية الدولية** International Media Production Zone
7) **مجمع دبي للتقنيات الحيوية والأبحاث , دبيوتك** Dubiotech .
8) **إي هوستغ داتافورت** eHosting Datafort لخدمات الاستضافة والحماية الالكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستعرضت طبيعة مدينة رأس الخيمة الإعلامية المولودة من رحم منطقة رأس الخيمة للتجارة الحرة في يناير 2006، وما تسعى إليه من استثمار الموقع المتميز للإمارة وبنيتها التحتية في استقطاب مؤسسات الإنتاج السينمائي والإعلامي العالمية، ومجالات عمل تلك المدينة ومكوناتها الفنية، وميزاتها القانونية والجغرافية.

وتتشابه مجالات عمل مدينة رأس الخيمة الحرة للإعلام مع تلك المعلنة من قبل مدينة دبي للإعلام, بحسب الدراسة وهي تشمل: النشر للصحافة الورقية والمجلات، والكتب والمواد الإعلانية والترويجية ، والنشر الالكتروني . وخدمات البث الإذاعي والتلفزيوني والخدمات الإنتاجية المصاحبة له وخدمات البث الأرضي والفضائي وخدمات إعادة البث. وإنتاج وتوزيع الأفلام السينمائية وخدمات التصوير السينمائي وترخيص مواقع التصوير. وخدمات الترويج والتسويق الإعلامي والإعلان ، وإدارة حقوق الملكية الفكرية ، وخدمات هوية الشركات. وخدمات وكالات المعلومات ومنها خدمات وكالات الأنباء، وخدمات البحوث والدراسات الإعلامية وخدمات المعلومات.ة وإنتاج الموسيقى والترفيه المناسبات، إدارة حدائق الألعاب والترفيه الحي, الفنون المسرحية والرقص. خدمات الإعلام الجديد والخدمات الاستشارية.

اما مدينة الفجيرة للإعلام التي رأت النور في نوفمبر 2005 فهي بمثابة مشروع إعلامي وإبداعي ترمي حكومة الفجيرة من خلاله إلى إحداث قفزة نوعية في قطاع الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في الإمارة، وإلى توظيف موقعها الإستراتيجي، بوصفها نافذة البلاد الشرقية على البحار المفتوحة، في جذب الاستثمارات إلى تلك المدينة الإعلامية الحرة. وتشمل منظومة الفجيرة للإعلام مناطق خاصة بالسمعيات البصرية، والبث والربط عبر الأقمار الصناعية، والطباعة والنشر، والسينما والفنون المسرحية، وتطوير خدمات الوسائط التكنولوجية، والتدريب. كما أبرزت الدراسة في هذا المضمار عناصر الجذب فيما تقدمه مدينة الفجيرة للإعلام من حوافز وخدمات للمستثمرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت الدراسة أن المدن الإعلامية الحرة في الدولة تستفيد من الوضع الفيدرالي, فقد نشأت بموجب قرارات محلية لكل إمارة مع إطار قانوني اتحادي مثل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وقوانين العمل. يرتبط مع ذلك ما تم من تحديث في تشريعات الإعلام والاتصال وتنظيم عمل المراسلين الأجانب ووكالات الإنباء بها، وتحديث القواعد المتعلقة بترخيص وإدخال محطات البث الإعلامي، وتنظيم المهنة الصحفية، والتشريعات الخاصة بمناطق الإعلام الحر بما يتناسب والعادات الاجتماعية والدينية في الإمارات من خلال أجهزة المدن الإعلامية نفسها أو من الأجسام المستحدثة في إطار إعادة هيكلة قطاع الأعلام. كما تستفيد المدن الإعلامية الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة من قوة اقتصاد الدولة وتنوعه وقوة البينة التحية للدولة وموقعها الجغرافي, ومستوى البنية التحتية خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن مستوى الحريات التي يتمتع بها المجتمع والإعلام مقارنة بدول الإقليم .

وشددت الدراسة إلى أن هذه المدن يمكن أن تسهم هذه المناطق بقدر كبير في بناء صورة جديدة لدولة الإمارات ومجتمعها فهي قد ساهمت في بروز اسم الإمارات على المستويين الإقليمي والعالمي، مبينة أن إنشاء هذه المدن واكب إعادة هيكلة وصياغة منظومة الإعلام المحلي الحكومي كما حدث في أبوظبي ودبي الأولى أسست شركة أبوظبي للإعلام التي تحولت إليها مكونات مؤسسة الإمارات للإعلام كذلك فعلت دبي أعادت هيكلة مؤسسة دبي للإعلام وأنشأت عدد من الشركات الإعلامية بغرض تحرير حركة القطاع الإعلامي .

وقدمت الدراسة مقارنة بين المدن الإعلامية الحرة في الدولة مبرزة العناصر المكونة لكل واحدة منها وواقع بنيتها التحتية، وما يحكمها من ترتيبات قانونية وإدارية، وما قد يطرح وجود تلك المدن من إشكالات أو تواجهه من معوقات، كما قدمت مقارنة لتجارب المدن الإعلامية الحرة في كل من مصر والأردن وخصائص ومجالات كل منها، والمشروعين المماثلين في سوريا والكويت، من حيث نوعية الخدمات التي توفرها, وجاذبية القوانين الاستثمارية وسهولة حركة الأموال وتوفر الحريات الأساسية للعمل الإعلامي ومدى توفر بينة تحتية خاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مساحات مكتبية واستوديوهات وورش فنية ومطـــابع وغيـــره ,كمـــا تكـــشف المقارنة تعددية الأنشطة الإعلامية التي يمكن القيام بها والخيارات المختلفة .

ولفتت الدراسة إلى أن النظام الإعلامي في الإمارات محكومـــا بـــشكل أساســـي بالقانون الاتحادي رقم 15 لعام 1980 في شأن المطبوعات والنشر إلى حين يـــتم تطبيق مشروع قانون الأنشطة الإعلامية الجديد، وفضلا عن القـــانون الاتحـــادي رقم1 لسنة 1972 بشان اختصاصات الوزارات الاتحادية الذي عملـــت بموجبـــه وزارة الإعلام والثقافة حتى حلها، فإن مجموعة القوانين تشمل القانون الاتحـــادي رقم 5 لسنة 1973 في شأن المطبوعات والنشر وما ورد فيه من تعديلات بدايـــة من التعديل رقم 12 لسنة 1974 والتعديل رقم 3 لسنة 1977 والتعـــديل رقـــم 5 لسنة 1980, وقانون منطقة دبي للتجـــارة والتكنولوجيـــا والتجـــارة الالكترونيـــة والإعلام رقم 1 لسنة 2000 , القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2002 بشأن حقـــوق المؤلف والحقوق المجاورة. قانون العقوبات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987. يضاف إلى ذلك القانون رقم 12 لسنة 2007 بشأن هيئة المدينة الإعلاميـــة الحـــرة فـــي ابوظبي، إلى جانب قرار تأسيس المجلس الوطني للإعلام الذي أصـــدره مجلـــس الوزراء قرار تكوينه في 24 يوليو 2006. مؤكدة أن جميع هذه القـــوانين غيـــر معنية بشكل مباشر بالإعلام الإذاعي والتلفزيوني ولكنها ركزت بشكل أساسي على الصحافة والنشر والمواد السينمائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com